

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ١٩ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي
تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جوليت هاي (نيوزيلندا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر A/68/438، الفقرة ٢). وأُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (هـ) في الجلستين ٣٢ و ٤٠، المعقودتين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/68/SR.32 و ٤٠).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/68/L.22 و A/C.2/68/L.64

٢ - في الجلسة ٣٢، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا" (A/C.2/68/L.22)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ١١ جزءاً، تحت الرمز A/68/438 و Add.1-10.



”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قرارها ٢١١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وإلى القرارات الأخرى المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا،

”وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘ التي أقر فيها المؤتمر، في جملة أمور، بأهمية الإدارة السليمة للأراضي، بما في ذلك تربة الأراضي الجافة، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة من حيث إسهامها في النمو الاقتصادي والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتمكين المرأة والتصدي لتغير المناخ وتحسين توافر المياه، وأكد أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ظواهر تشكل تحديات ذات بعد عالمي وما زالت تعوق على نحو خطير التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وأكد أيضا ما يشكله هذا بوجه خاص من تحديات لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، وأعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب المدمرة لحالات الجفاف والمجاعة الدورية في أفريقيا، وبخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، ودعا إلى التحرك بصورة عاجلة من خلال اتخاذ تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على جميع المستويات،

”وإذ تشير كذلك إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه تدهور الأراضي والعمل من هذا المنطلق على إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة، وهو أمر من المفروض أن يحفز على حشد الموارد المالية من مجموعة من المصادر العامة والخاصة،

”وإذ يساورها القلق من العواقب المدمرة الناجمة عن الظواهر المناخية القاسية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة وما تتصف به من تكرر حالات الجفاف والفيضانات التي تدوم لفترات طويلة وتزايد وتيرة وشدة العواصف الترابية والعواصف الرملية وما تحدثه من تأثير سلبي في البيئة والاقتصاد،

”وإذ تلاحظ أن تفادي استمرار تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة والعمل في الوقت نفسه على إصلاح الأراضي المتدهورة أمر بالغ الأهمية لكفالة الأمن الغذائي لفقرات المناطق الريفية وتوفير الطاقة والمياه لهم،

”وإذ تلاحظ أيضا ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وبين أمانات تلك الاتفاقيات، في ظل احترام ولاية كل منها،

”وإذ تشدد على ضرورة تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات وإصلاح الأراضي المتدهورة من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف،

”وإذ تؤكد الطابع الشامل لعدة قطاعات الذي يتسم به التخفيف من حدة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تدعو في هذا الصدد جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية إلى التعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على دعم التصدي على نحو فعال لتلك التحديات،

”وإذ ترحب بتنظيم الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا أثناء المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣،

”وإذ تشير إلى الدورة الحادية عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي عقدت في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في بون، ألمانيا، والتي استعرضت خلالها اللجنة معلومات تتصل بجميع مؤشرات الأداء والأثر للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر، إلى جانب معلومات بشأن التدفقات المالية لتنفيذ الاتفاقية، مقدمة من الأطراف وغيرها من الكيانات المقدمة للتقارير،

”وإذ تؤكد أهمية مواصلة وضع أساليب ومؤشرات سليمة قائمة على أسس علمية شاملة لجميع الفئات الاجتماعية وتطبيقها لأغراض رصد وتقييم مدى وأثر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وأهمية الجهود التي يجري بذلها حالياً لتشجيع البحوث العلمية وفقاً للاتفاقية،

”وإذ ترحب بقيام أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة ومع مكاتب معنية تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية معنية ووكالات وطنية رئيسية، بتنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وإذ تحيط علماً بالإعلان المعتمد في ذلك الاجتماع،

١” - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢١١/٦٧ وعن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛

٢” - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، حسب الاقتضاء ووفقا للولاية التي نصت عليها الاتفاقية، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية والوكالات المتعددة الأطراف والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى؛

٣” - **تعيد تأكيد** تصميمها على القيام، وفقا للاتفاقية، باتخاذ إجراءات منسقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، للرصد العالمي لتدهور الأراضي وإصلاح الأراضي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وتعيد أيضا تأكيد تصميمها على دعم وتعزيز تنفيذ الاتفاقية والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، بطرق منها حشد موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها وتوفيرها في حينها، وتلاحظ أهمية التخفيف من الآثار الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بطرق من بينها الحفاظ على الواحات وتنميتها وإصلاح الأراضي المتدهورة وتحسين نوعية التربة وتحسين إدارة المياه، إسهما في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتشجع في هذا الصدد على إقامة شراكات والاضطلاع بمبادرات لحماية الموارد الأرضية، وتسلم بأهمية تلك الشراكات والمبادرات، وتشجع أيضا على بناء القدرات والاضطلاع ببرامج التدريب الإرشادية والدراسات العلمية والمبادرات التي تهدف إلى زيادة فهم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتوعية بها؛

٤” - **تشدد** على أهمية إيلاء الاعتبار المناسب، لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وفقا للاتفاقية، فضلا عن العواصف الترابية والعواصف الرملية؛

٥” - **تعرب** عن عميق تقديرها وامتنانها لحكومة ناميبيا لاستضافتها بنجاح الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في ويندهوك في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وترحب بالعرض الذي تقدمت به تركيا لاستضافة الدورة الثانية عشرة في عام ٢٠١٥؛

٦ - **تلاحظ** القيام مؤخرا بتعيين الأمين التنفيذي الجديد، وتثني على الأمين التنفيذي المنتهية ولايته، لما قام به من دور في النهوض بالقضية التي وضعت الاتفاقية من أجلها؛

٧ - **ترحب مع التقدير** بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف الحادي عشر بإنشاء فريق عامل حكومي دولي للقيام بما يلي:

(أ) وضع تعريف مستند إلى أساس علمي للخلو من تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة؛

(ب) وضع خيارات تتصل بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة يمكن أن تنظر فيها الأطراف حال سعيها لتحقيق الخلو من تدهور الأراضي؛

(ج) إبلاغ الاتفاقية بما تستتبعه استراتيجيته وبرامجه الحالية والمقبلة وباحتياجاته من الموارد؛

٨ - **تحيط علما** بالقرار الذي اتخذته المؤتمر الحادي عشر من أجل إنشاء حلقة وصل بين العلوم والسياسات لتيسير إقامة حوار في اتجاهين بين العلوم والسياسات وضمان توفير معلومات ومعارف ومشورة لها أهمية للسياسة العامة في مجالي التصحر/تدهور الأراضي والجفاف؛

٩ - **تحيط علما مع التقدير** بقرار مؤتمر الأطراف نقل الآلية العالمية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما إلى بون، لكي تشغل نفس المبنى مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وكذلك بالقرار القاضي بإنشاء مكتب اتصال في روما، مزود بما هو مناسب من الموظفين،

١٠ - **تكرر تأكيد** ضرورة التعاون عن طريق تبادل المعلومات المتصلة بالمناخ والطقس ونظم التنبؤ والإنذار المبكر المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وبالعواصف الترابية والعواصف الرملية على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، وتدعو في هذا الصدد الدول والمنظمات المعنية إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات ونظم التنبؤ والإنذار المبكر في هذا المجال؛

١١ - **تلاحظ** أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، في دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهيئاته الفرعية وفقا للنظام الداخلي لمؤتمر الأطراف ومشاركة تلك

الجهات المعنية في تنفيذ الاتفاقية والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر لتعزيز تنفيذ الاتفاقية؛

”١٢ - تدعو مرفق البيئة العالمية إلى أن يكفل تخصيص للموارد لاتفاقية مكافحة التصحر بشكل عادل، وتحث الجهات المانحة على مواصلة تحديد موارد المرفق بشكل فعال لضمان كفاية تمويله بما يتيح تخصيص الموارد بصورة كافية ومناسبة لمجال تركيزه المتعلق بتدهور الأراضي؛

”١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ دورات مؤتمر الأطراف وهيئتيه الفرعيتين عقدها خلال فترة السنتين؛

”١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يرصد في اقتراحه للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ اعتمادات لدورات مؤتمر الأطراف وهيئتيه الفرعيتين؛

”١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسنتين البند الفرعي المعنون ’تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا‘ في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘؛

”١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسنتين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.“

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٤٠، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ”تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا“ (A/C.2/68/L.64)، قدمته مقررة اللجنة، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.22.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على مقترح من الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق الأحكام ذات الصلة من المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/68/L.64 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة ٤٠ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/68/L.64 (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/68/L.64، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/68/L.22 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وإلى القرارات الأخرى المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١) التي أقر فيها المؤتمر، في جملة أمور، بأهمية الإدارة السليمة للأراضي، بما في ذلك التربة، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة من حيث إسهامها في النمو الاقتصادي والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتمكين المرأة والتصدي لتغير المناخ وتحسين توافر المياه، وأكد أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ظواهر تشكل تحديات ذات بعد عالمي وما زالت تعوق على نحو خطير التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وأكد أيضاً ما يشكله هذا بوجه خاص من تحديات لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وأعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب المدمرة لحالات الجفاف والجحافة الدورية في أفريقيا، وبخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، ودعا إلى التحرك بصورة عاجلة من خلال اتخاذ تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على جميع المستويات،

وإذ تشير كذلك إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه تدهور الأراضي والعمل من هذا المنطلق على إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة، وهو أمر من المفروض أن يحفز على حشد الموارد المالية من مجموعة من المصادر العامة والخاصة،

وإذ يساورها القلق من العواقب المدمرة الناجمة عن الظواهر المناخية القاسية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة وما تتصف به من تكرر حالات الجفاف

(١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

والفيضانات التي تدوم لفترات طويلة وتزايد وتيرة وشدة العواصف الترابية والعواصف الرملية وما تحده من تأثير سلبي في البيئة والاقتصاد،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات وإصلاح الأراضي المتدهورة من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف،

وإذ تلاحظ أن تفادي استمرار تدهور الأراضي، لا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، والعمل في الوقت نفسه على إصلاح الأراضي المتدهورة، أمر بالغ الأهمية لكفالة الأمن الغذائي لفقرات المناطق الريفية وتوفير الطاقة والمياه لهم،

وإذ تلاحظ أيضا ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢) واتفاقية التنوع البيولوجي^(٣)، وبين أمانات تلك الاتفاقيات، في ظل احترام ولاية كل منها،

وإذ تؤكد الطابع الشامل لعدة قطاعات الذي يتسم به التخفيف من حدة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تدعو في هذا الصدد جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية، كل في نطاق ولايته، إلى التعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على دعم التصدي على نحو فعال لتلك التحديات،

وإذ ترحب بتنظيم الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا أثناء المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣،

وإذ تشير إلى الدورة الحادية عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي عقدت في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في بون، ألمانيا، والتي استعرضت خلالها اللجنة معلومات تتصل بجميع مؤشرات الأداء والأثر للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر، إلى جانب معلومات بشأن التدفقات المالية لتنفيذ الاتفاقية، مقدمة من الأطراف وغيرها من الكيانات المقدمة للتقارير،

وإذ ترحب بقيام أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة ومع مكاتب معنية تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية معنية ووكالات وطنية رئيسية، بتنظيم اجتماع رفيع

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وإذ تحيط علما بالإعلان المعتمد في ذلك الاجتماع،

وإذ تعرب عن عميق تقديرها وامتنانها لحكومة ناميبيا لاستضافتها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في ويندهوك في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وترحب بالعرض الذي تقدمت به تركيا لاستضافة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١٥،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢١١/٦٧ وعن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٤)؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، حسب الاقتضاء، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية والوكالات المتعددة الأطراف والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى؛

٣ - **تعيد تأكيد** تصميمها على القيام، وفقا للاتفاقية، باتخاذ إجراءات منسقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، للرصد العالمي لتدهور الأراضي وإصلاح الأراضي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وتعيد أيضا تأكيد تصميمها على دعم وتعزيز تنفيذ الاتفاقية والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، بطرق منها حشد موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها وتوفيرها في حينها، وتلاحظ أهمية التخفيف من الآثار الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بطرق من بينها الحفاظ على الواحات وتنميتها وإصلاح الأراضي المتدهورة وتحسين نوعية التربة وتحسين إدارة المياه، إسهاما في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتشجع في هذا الصدد على إقامة شراكات والاضطلاع بمبادرات لحماية الموارد الأرضية، وتسلم بأهمية تلك الشراكات والمبادرات، وتشجع أيضا على بناء القدرات والاضطلاع ببرامج التدريب الإرشادية والدراسات العلمية والمبادرات التي تهدف إلى زيادة فهم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتوعية بها؛

٤ - **تشجع** على إيلاء الاعتبار المناسب لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(٤) A/68/260، الفرع الثاني.

- ٥ - تشدد على أهمية مواصلة وضع أساليب ومؤشرات سليمة قائمة على أسس علمية شاملة لجميع الفئات الاجتماعية وتطبيقها لأغراض رصد وتقييم مدى التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وعلى أهمية الجهود التي يجري بذلها حالياً لتشجيع البحوث العلمية وفقاً للاتفاقية؛
- ٦ - تدعو الأطراف في الاتفاقية إلى تقديم الدعم الكامل للأمانة التنفيذية الجديدة في إنجاز ولايتها وفي تعزيز تنفيذ الاتفاقية؛
- ٧ - تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلها الأمين التنفيذي المنتهية ولايته للنهوض بالقضية التي وضعت الاتفاقية من أجلها؛
- ٨ - تحيط علماً مع التقدير بقرار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية 8/COP.11 القاضي بإنشاء فريق عامل حكومي دولي لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبقرار مؤتمر الأطراف 23/COP.11 القاضي بتعزيز الأساس العلمي للاتفاقية وتحسين الحوار بين الأوساط العلمية والجهات المسؤولة عن رسم السياسات؛
- ٩ - تحيط علماً بقرار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية 6/COP.11 القاضي بنقل الآلية العالمية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما إلى بون في ألمانيا، لكي تشغل نفس المبنى مع أمانة الاتفاقية، وكذلك بالقرار القاضي بإنشاء مكتب اتصال في روما، مزود بما هو مناسب من الموظفين؛
- ١٠ - تكرر تأكيد ضرورة التعاون عن طريق تبادل المعلومات المتصلة بالمناخ والطقس ونظم التنبؤ والإنذار المبكر المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وبالعواصف الترابية والعواصف الرملية على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، وتدعو في هذا الصدد الدول والمنظمات المعنية إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات ونظم التنبؤ والإنذار المبكر في هذا المجال؛
- ١١ - تكرر أيضاً تأكيد أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أعاد تأكيد دور المرأة الحيوي في جميع مجالات التنمية المستدامة وضرورة مشاركتها بالكامل والاضطلاع بدور قيادي في تلك المجالات، على قدم المساواة مع الرجل، وتدعو في هذا الصدد الجهات المانحة والمنظمات الدولية، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية والمجموعات الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص، إلى أن تدمج بشكل كامل في عملية صنع القرار في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف الالتزامات والاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن تكفل مشاركة المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو فعال في تلك العملية؛

١٢ - **تلاحظ** أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، في دورات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية وهيئاته الفرعية وفقا للنظام الداخلي لمؤتمر الأطراف ومشاركة تلك الجهات المعنية في تنفيذ الاتفاقية والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر لتعزيز تنفيذ الاتفاقية؛

١٣ - **تدعو** مرفق البيئة العالمية، في إطار مواصلة تخصيص مزيد من الموارد خلال عمليات تجديد الموارد المقبلة، إلى النظر في زيادة المبالغ المخصصة للاتفاقية، وذلك رهنا بتوافر الموارد، وتدعو كذلك الجهات المانحة المشاركة في التجديد السادس لموارد مرفق البيئة العالمية إلى السعي جاهدة إلى الإسهام بسخاء في تجديد الموارد المخصصة لمختلف مجالات التركيز، بما فيها المجال المتعلق بتدهور الأراضي؛

١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ دورات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية وهيئتيه الفرعيتين المزمع عقدها خلال فترة السنتين، وتطلب إلى الأمين العام أن يرصد اعتمادات لدورات مؤتمر الأطراف وهيئتيه الفرعيتين لدى تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون "تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.